الأمم المتحدة

A/66/763

الجمعية العامة

Distr.: General
5 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البندان ١٤ و ١١٧ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

متابعة قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩١ المتعلق بالأمن البشري

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩١، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مفهوم الأمن البشري، بما في ذلك آراؤها بشأن الكيفية التي يمكن بها تعريف المفهوم، وأن يقدم تقريرا بذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ووفقا لذلك القرار، دعيت حكومات جميع الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها في بيانات خطية وعن طريق مشاورات غير رسمية مع المستشار الخاص للأمين العام المعني بالأمن البشري. واستنادا إلى إسهامات الدول الأعضاء، يقدم هذا التقرير موجزا للمناقشات التي جرت في الجمعية العامة حول الأمن البشري، ويُبين الجوانب الرئيسية لتشكيل فهم مشترك لمفهوم الأمن البشري، ويقترح فهما مشتركا للأمن البشري بناء على الآراء التي عبرت عنها الدول الأعضاء، وينظر في المجالات التي يمكن أن يعطي فيها تطبيق الأمن البشري قيمة مضافة لعمل المنظمة. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات لتنظر فيها الدول الأعضاء.

270412 270412 12-28535 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩١/٦٤، المعنون ”متابعة الفقرة ١٤٣ المتعلقة بمفهوم الأمن البشري من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥“. وفي ذلك القرار، أحاطت الجمعية علما بالجهود الجارية لتحديد مفهوم الأمن البشري، وأقرت بضرورة مواصلة النقاش والتوصل إلى اتفاق بشأن تعريف للمفهوم في الجمعية العامة. وفي الفقرة ٣ من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن مفهوم الأمن البشري، بما في ذلك آراؤها بشأن الكيفية التي يمكن بها تعريف هذا المفهوم، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وينظر هذا التقرير في مسار النقاش حول الأمن البشري داخل الجمعية العامة، ويستند إلى الآراء التي عبرت عنها والإسهامات التي قدمتها الدول الأعضاء عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩١/٦٤[(١)].

٢ – وكما هو مبين في تقريري الوارد في الوثيقة A/64/701، يقوم الأمن البشري على مبدأ أساسي يتمثل في احتفاظ الحكومات بالدور الرئيسي في كفالة بقاء مواطنيها وسبل رزقهم وصون كرامتهم. ويشكل هذا المبدأ أداة لا تقدَّر بثمن لمساعدة الحكومات في تبيان التهديدات الشاملة والواسعة الانتشار المحدقة بازدهار شعوبها واستقرار سيادتها، ويوفر سياسات وبرامج للتصدي للتهديدات الناشئة ومعالجتها بصورة تتلاءم مع الظروف وتتمشى مع الأولويات. ويساعد ذلك الحكومات والمجتمع الدولي على استخدام مواردهما بصورة أفضل، وعلى وضع استراتيجيات تعزز إطار الحماية والتمكين اللازم لضمان الأمن البشري وتعزيز السلام والاستقرار على جميع الأصعدة: المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

(١) دُعيت الدول الأعضاء إلى تقديم إسهامات خطية حول مفهوم الأمن البشري والمجالات التي يمكن أن يعطى فيها نهج الأمن البشري قيمة مضافة لعمل الأمم المتحدة. وقد وردت إسهامات خطية من سري لانكا، وسويسرا، والعراق، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، وكوستاريكا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان، ومن شبكة الأمن البشري (نيابة عن الأردن، وأيرلندا، وتايلند، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وكوستاريكا، ومالي، والمكسيك، والنرويج، والنمسا، واليونان، إضافة إلى جنوب أفريقيا بصفة مراقب)، ومن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ (باسم بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو). إضافة إلى ذلك، عُقدت خمس جلسات غير رسمية للتشاور حول الأمن البشري من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ مع مجموعات من الدول الأطراف، بما في ذلك حركة عدم الانحياز، والمجموعة الأفريقية، وشبكة الأمن البشري، ومنتدى أنصار تعزيز الأمن البشري، والاتحاد الأوروبي.

٣ - وعلاوة على ذلك، وفي عالم اليوم الذي يزداد تشابكا، حيث يمكن للأخطار أن تنتشر بسرعة داخل البلدان وفي ما بينها، فإن تطبيق مفهوم الأمن البشري يسلط الضوء على الترابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان ويقر بالصلة الوثيقة بين هذه الدعائم الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة. وبتحديد الكيفية التي تتحول بها التهديدات الحالية والناشئة إلى حالات أوسع نطاقا لانعدام الأمن، يستدعي مفهوم الأمن البشري إجراءات شاملة يكون محورها الإنسان، وتخص سياقات معينة، وتسعى إلى الوقاية، تساعد على تحسين قدرات الحكومات والشعوب على الإنذار المبكّر وتحديد الأسباب الجذرية، ومعالجة الثغرات على مستوى السياسة العامة بخصوص التحديات الحالية والناشئة. وترمي كل هذه الإجراءات إلى زيادة التحرر من الخوف والتحرر من العوز وحرية الجميع في العيش بكرامة.

٤ - واعتمادا على التزام الدول بمواصلة النقاش وتعريف مفهوم الأمن البشري في الجمعية العامة، فإن هذا التقرير:

(أ) يقدم موجزا للمناقشات حول الأمن البشري التي جرت بالجمعية العامة، ويبرز النقط الرئيسية التي عبرت عنها الدول الأعضاء في هذه الاجتماعات؛

(ب) يبين الجوانب الرئيسية الرامية إلى تشكيل فهم مشترك لمفهوم الأمن البشري؛

(ج) يقترح فهما مشتركا لمفهوم الأمن البشري بناء على الآراء التي عبرت عنها الدول الأعضاء؛

(د) ينظر في المجالات التي يمكن أن يعطي فيها تطبيق مفهوم الأمن البشري قيمة مضافة لعمل المنظمة.

ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات لتنظر فيها الدول الأعضاء.

ثانيا - مسار النقاش حول الأمن البشري في الجمعية العامة

٥ - اتسم مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ وقرار الجمعية العامة بمواصلة تعريف مفهوم الأمن البشري بأهمية حاسمة في التوعية بهذا المفهوم وتعزيز الاهتمام به. وفي الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، أكد رؤساء الدول والحكومات على ”حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس“، وأقروا بأن ”لجميع الأفراد، لا سيما الضعفاء من الناس، الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع

حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه''. وتحقيقا لهذه الغاية، التزم رؤساء الدول والحكومات ''بمناقشة مفهوم أمن البشر وتعريفه في الجمعية العامة''.

٦ - وفي إطار متابعة الالتزام الذي عبرت عنه الدول الأعضاء عام ٢٠٠٥، عقد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، مناقشة مواضيعية غير رسمية حول الأمن البشري في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨. وتركز النقاش على مفهوم الأمن البشري ونطاقه المتعدد الأبعاد وقيمتة المضافة إلى عمل الأمم المتحدة.

٧ - وخلال مداولات المناقشة المواضيعية، توصلت الدول الأعضاء إلى توافق واسع في الآراء على الحاجة إلى ثقافة جديدة للعلاقات الدولية، تتجاوز الردود المجزأة، وتدعو إلى استراتيجيات شاملة ومتكاملة، يكون محورها الإنسان، وذلك للتصدي للتهديدات الحالية والناشئة. وعلاوة على ذلك، رأت الدول الأعضاء أن الأمن البشري وسيلة للحد من تكرار التهديدات ومنع انتشارها وتحولها إلى أزمات أكثر اتساعا يصعب حلها.

٨ - وبهذا الخصوص، أُقر بأن الأمن البشري يمنح الأمم المتحدة فرصة كبيرة لإعداد استجابات متسقة تعاونية وفعالة، تجمع بين العناصر المناسبة من عمل المنظمة. وكررت الدول الأعضاء أيضا التأكيد على ضرورة كفالة أن يتمشى تطبيق مفهوم الأمن البشري مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وألا يرتبط بالمسؤولية عن الحماية، وأن ينفذ بهدف تعزيز قدرات الحكومات والشعوب على معالجة التهديدات الحالية والناشئة، مع الاحترام التام لسيادتها الوطنية.

٩ - وبغية مواصلة النقاش حول مفهوم الأمن البشري، عقد علي عبد السلام التريكي رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، حلقة نقاش يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، حول موضوع ''الاستجابات التي يكون محورها الإنسان: القيمة المضافة للأمن البشري''، وترأس جلسة عامة للجمعية العامة للنظر في تقرير الأمين العام حول الأمن البشري (A/64/701).

١٠ - وفي الجلسة العامة، أبرزت الدول الأعضاء الأوجه المتعددة الأبعاد للتهديدات التي تواجهها البشرية اليوم. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن تطبيق مفهوم الأمن البشري يوطد السيادة الوطنية بتمكين الحكومات من أدوات فعالة لفحص الأسباب الجذرية للتهديدات وتعزيز سبل الاستجابة التي تعتمد على قدرات المؤسسات المحلية والوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أيد عدد من الدول الأعضاء الرأي القائل إن تطبيق مفهوم الأمن البشري لا يضيف أعباء أخرى إلى عمل الأمم المتحدة، بل إنه يكمل أنشطة المنظمة ويزيد تركيزها، على نحو ناجع وفعال ويسعى إلى الوقاية.

١١ - وشددت الدول الأعضاء أيضا على الحاجة إلى كفالة أن يستند مفهوم الأمن البشري إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأخيرا، أكد عدد من الدول من جديد على العلاقة التكاملية بين مفهومي الأمن البشري والسيادة الوطنية وعلى التمييز بين مفهومي الأمن البشري ومسؤولية الحماية.

١٢ - وتذكيرا بالالتزام الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩١، دعا جوزيف ديس رئيس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، إلى عقد المناقشة المواضيعية غير الرسمية الثانية حول الأمن البشري في نيسان/أبريل ٢٠١١. ولئن جرى التشديد على ضرورة مواصلة المشاورات، فقد أكدت إسهامات الدول الأعضاء بروز درجة من توافق الآراء تتيح وضع إطار يحدد مفهوم الأمن البشري.

١٣ - وعلى وجه الخصوص، تفهم الدول الأعضاء الأمن البشري على أنه يشمل إطاراً شاملاً يكون محوره الإنسان يراعي السياقات الخاصة، ويسعى إلى الوقاية، ويمكن من خلاله تعزيز القدرات الوطنية. وعلاوة على ذلك، لاحظ عدد من الدول الأعضاء القيمة المضافة للأمن البشري في ما يتعلق بإجبار صانعي السياسات والممارسين على التركيز على الاحتياجات الحقيقية وأوجه انعدام الأمن المتعددة الأبعاد التي يواجهها البشر اليوم. ونتيجة لذلك، اعتبر عدد من الدول أن الأمن البشري يتيح منظاراً تستطيع الأمم المتحدة من خلاله، عند القيام بأنشطتها، أن تتعامل مع أوجه الترابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ولتفادي إمكانية التفسير الخاطئ للمفهوم أو سوء استخدامه، شددت عدة دول على الحاجة إلى تحديد فهم واضح للأمن البشري وإقراره، بحيث يُقصى استخدام القوة من سبل تطبيقه، وتُحترم مبادئ الميثاق كامل الاحترام، ويُسهم الأمن البشري في جهود منظومة الأمم المتحدة المبذولة حاليا، دون أن يكررها أو ينتقص منها. وعلاوة على ذلك، اعترف بأن إعطاء تعريف قانوني للأمن البشري قد يسفر عن نتائج عكسية ما دام المفهوم في نفس الوقت إطارا تشغيليا وإطارا للسياسات. وأخيرا، أشير بوجه عام إلى أنه ينبغي تطبيق الأمن البشري على أساس فهم مشترك تتفق عليه الدول الأعضاء.

١٥ - ودُعيت الدول الأعضاء مؤخرا إلى تقديم بيانات خطية عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩١. والهدف من هذه البيانات، إلى جانب سلسلة من المشاورات غير الرسمية دعا إليها المستشار الخاص المعني بالأمن البشري في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، هو ما يلي: (أ) التوصل إلى فهم مشترك لمفهوم الأمن البشري، (ب) مناقشة مجالات أنشطة الأمم المتحدة التي قد يكون فيها نهج الأمن البشري نافعا لعمل المنظمة. ويرد في الفروع من

''ثالثا'' إلى ''سادسا'' الواردة أدناه توضيحا للأوجه الرئيسية لعملية التوصل إلى فهم مشترك لمفهوم الأمن البشري؛ وتستند تلك الفروع إلى البيانات الخطية التي قدمتها الدول الأعضاء، والمشاورات المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ومناقشات الجمعية العامة السابقة بشأن الأمن البشري.

ثالثاً – تحديد القيم الأساسية للأمن البشري وأسباب أهميتها

١٦ – عند التصدي لأوجه انعدام الأمن المعقدة والمتعددة الأبعاد التي يواجهها البشر اليوم في هذا العالم المترابط، أقر رؤساء الدول والحكومات في الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بـ ''حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس ... وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه''. وقد ترتب عن هذه الفقرة وعن مناقشات الدول الأعضاء منذ عام ٢٠٠٥ اختلاف في الآراء بشأن العديد من أوجه مفهوم الأمن البشري.

١٧ – أولاً، يرمي الأمن البشري إلى كفالة بقاء الأشخاص وسبل عيشهم وكرامتهم، تصدياً للتهديدات القائمة والناشئة، وهي تهديدات واسعة الانتشار وشاملة لعدة مجالات. ولا يقتصر أثر هذه التهديدات على الذين يعيشون في فقر مدقع أو في حالات النزاع. وكما يدل على ذلك الزلزال والتسونامي الأخيرين في شرق اليابان والمشاكل المالية والاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، يعيش البشر اليوم، في جميع أنحاء العالم، في البلدان النامية وفي البلدان المتقدمة النمو على حد سواء، في ظروف شتى من انعدام الأمن. وتشكل تلك التهديدات تحديا خطيرا لكل من الحكومات والشعوب، وتستدعي إعادة التفكير في الأمن بحيث يكون توفير الحماية للأفراد وتمكينهم أساسا لتحقيق الاستقرار والتنمية والتطور البشري.

١٨ – ثانيا، يشدد الأمن البشري على الطابع العالمي المترابط لمجموعة من الحريات الأساسية لحياة البشر، وهي: التحرر من الخوف، والتحرر من العوز، وحرية العيش بكرامة. ونتيجة لذلك، يبرز مفهوم الأمن البشري الترابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، ويعتبر هذه العناصر لبنات بناء الأمن البشري، ومن ثم الأمن الوطني.

١٩ – ثالثاً، الأمن البشري توجهه مبادئ الميثاق وهو لا يعوض أمن الدول. بل بالعكس، فالأمن البشري وأمن الدول يعتمد كل منهما على الآخر ويتكاملان. وفي غياب الأمن البشري، لا يمكن تحقيق أمن الدول، والعكس صحيح.

٢٠ - رابعاً، حيث أن أسباب انعدام الأمن البشري ومظاهره تتباين كثيرا حسب البلدان والمجتمعات، فإن الأمن البشري يعزز الحلول المستمدة من الواقع المحلي والقائمة على تولي السلطات الوطنية زمام الأمور. وهكذا فإن الأمن البشري يعزز قدرات الحكومات والشعوب على تنمية طاقاتها الكامنة والعيش في كرامة بعيداً عن الفقر واليأس.

٢١ - وأخيرا، يتيح مفهوم الأمن البشري إطارا حيويا يربط بين الدعائم الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة ويعزز التآزر والشراكات التي تستفيد من المزايا النسبية لشبكة متنوعة من الجهات الفاعلة، ومنها الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والسكان المحليون والمجتمع المدني. ويكفل ذلك التناسق ويمنع تكرار العمل ويعزز أوجه الاستجابة المتكاملة التي بإمكانها، مجتمعة، أن تولد قوة أكبر بكثير.

رابعاً - نطاق مفهوم الأمن البشري

٢٢ - لا ينطوي مفهوم الأمن البشري على التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. وهو يُطبق مع الاحترام الكامل للمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة الدول، وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في المسائل التي تندرج أساساً ضمن نطاق الولاية المحلية للدول.

٢٣ - وكما هو مبين في تقريري السابق (A/64/701) ومشار إليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يتميز مفهوم الأمن البشري عن مسؤولية الحماية وتطبيقها. ففي حين أن الأمن البشري يأتي استجابة لأوجه انعدام الأمن المتعددة الأبعاد التي يواجهها البشر، تركز مسؤولية الحماية على حماية السكان من حالات معينة من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. وهكذا فإن تطبيق الأمن البشري أوسع نطاقا، وهو يؤلف بين الدعائم الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، في حين أن مسؤولية الحماية تركز على الحالات السابق ذكرها.

٢٤ - وعلى وجه التحديد، يركز مفهوم الأمن البشري على التهديدات الواسعة الانتشار، والشاملة لعدة مجالات والتي تستهدف بقاء الناس - وبخاصة أضعف الفئات وسبل عيشهم وكرامتهم. ولذلك، يستدعي الأمن البشري الانتباه إلى الأسباب الجذرية لتلك التهديدات (الداخلية منها أو الخارجية)؛ ويأخذ في الاعتبار تأثير تلك التهديدات على الحريات الأساسية للحياة البشرية (التحرر من الخوف، والتحرر من العوز، وحرية العيش بكرامة)؛ ويبرز الاحتياجات الفعلية، وأوجه الضعف، وقدرات الحكومات والشعوب.

٢٥ - وتحسين قدرات الحكومات والشعوب على التصدي للتهديدات الواسعة الانتشار والشاملة لعدة مجالات لا يساعد على تخفيف أثر تلك التهديدات فحسب، بل يقلص أيضا إمكانية اتساعها وتحولها إلى أزمات أكبر وأشد استفحالا. وفي الوقت ذاته، يقر مفهوم الأمن البشري بأن بعض التهديدات تتجاوز قدرة الحكومات والشعوب على التحكم فيها، وأنها تتطلب نظماً شاملة للحوكمة العالمية توحد الجهود وتشجع المزيد من التعاون الدولي.

٢٦ - والأمن البشري، بتشديده على الطابع العالمي لمجموعة من الحريات الأساسية لحياة البشر وأسبقيتها على الحريات الأخرى، لا يميز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم، فهو يتصدى للتهديدات لبقاء الناس وأسباب رزقهم وكرامتهم على نحو شامل ومتعدد الأبعاد. ووفقاً لذلك، يُقر مفهوم الأمن البشري بأن إحلال السلام وتحقيق التنمية والنهوض بحقوق الإنسان أمور تتطلب اتّباع نهج شامل يُعترف فيه بالروابط المشتركة والعلاقة الثلاثية بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

٢٧ - وأخيراً، تتفاوت ظروف الأمن البشري تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر وداخل البلد الواحد ومن زمن إلى آخر. ذلك أن أسباب التهديدات ومظاهرها وآثارها على البشر تعتمد كلها على تفاعل معقد بين العوامل المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. لذا، فإن الأمن البشري يتطلب حلولا تلائم سياق الأوضاع المحددة التي تسعى إلى معالجتها وتتيح الاستجابة لها. وفي بعض الحالات، تكتسب تلك التهديدات أبعادا عبر وطنية تتجاوز قدرات فرادى الحكومات أو الأقاليم، وتقتضي بالتالي استجابات قائمة على التعاون.

خامسا - نهج الأمن البشري

٢٨ - الأمن البشري هو إطار سياساتي حيوي وعملي للتصدي للتهديدات الواسعة الانتشار الشاملة لعدة مجالات التي تواجهها الحكومات والشعوب. ومع الاعتراف بأن التهديدات للأمن البشري تتفاوت تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر ومن مجتمع محلي إلى آخر ومن زمن إلى آخر، يقتضي تطبيق مفهوم الأمن البشري تقييم أوجه انعدام الأمن البشري تقييماً شاملاً وملائماً لكل سياق. وهذا النهج يساعد على تركيز الاهتمام على التهديدات القائمة والناشئة لأمن ورفاه الأفراد والمجتمعات.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، يؤثر الأمن البشري من خلال تحديد الاحتياجات الملموسة للسكان المتضررين تأثيراً مباشراً وإيجابياً في الحياة اليومية للسكان المهددين في بقائهم وأسباب رزقهم وكرامتهم. ومن ثم، فإن النهوض بالأمن البشري يؤدي إلى تحقيق نتائج فورية وملموسة أكثر تعالج الأسباب الجذرية للتهديدات معالجة شاملة؛ ويحدد الأولويات

استناداً إلى الاحتياجات الفعلية للحكومات والشعوب وإلى مواطن ضعفها وقدراتها؛ ويكشف عن أوجه التباين المحتملة بين السياسات والاستجابات على الصُعد المحلي والإقليمي والدولي. وتساعد هذه العناصر مجتمعة على تعزيز الإجراءات التي تتخذها الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى دعماً للأمن البشري.

٣٠ - وتكمن قوة تطبيق مفهوم الأمن البشري أساسا في إطار سياساتي ثنائي يعتمد على ركيزتي الحماية والتمكين اللتين يعزز كل منهما الأخرى. ويوفر تطبيق هذا الإطار نهجاً شاملا يجمع بين معايير وعمليات ومؤسسات تتدرج من القمة إلى القاعدة، وتشمل إنشاء آليات للإنذار المبكر وأدوات للحوكمة الرشيدة والحماية الاجتماعية، إلى جانب تركيز يتدرج من القاعدة إلى القمة تدعم فيه العمليات القائمة على المشاركة الدور الهام الذي يضطلع به الأشخاص بوصفهم جهات فاعلة في تعريف حرياتهم الأساسية وإعمالها.

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، يستند الأمن البشري، بتحقيق التكامل بين استجابات الجهات الفاعلة المعنية على نحو أكثر اتساقاً وفعالية، إلى القدرات المتاحة للحكومات والشعوب عن طريق استجابات متكاملة شاملة تستفيد من المزايا النسبية لطائفة واسعة من الجهات الفاعلة. ويكفل ذلك الاتساق على مستوى توزيع الموارد والأهداف والمسؤوليات على الجهات الفاعلة على الصُعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي وفي ما بينها، بما يتيح إزالة أوجه الازدواج وتقديم استجابات منسَّقة ومحددة الهدف وفعالة من حيث التكلفة تجمع بين مختلف مكونات الأمن البشري.

٣٢ - وأخيرا، فإن السبيل الأمثل لصون الأمن البشري هو اتخاذ إجراءات استباقية ووقائية إزاء التهديدات القائمة والناشئة. فمن خلال فهم الكيفية التي تتحول بها مجموعة معينة من العوامل التي تهدد الأفراد والمجتمعات إلى حالات انعدام أمن أوسع نطاقا، يشجع مفهوم الأمن البشري على استحداث آليات للإنذار المبكر تساعد على التخفيف من حدة أثر التهديدات الحالية، وحيثما أمكن، تلافي نشوء تهديدات أخرى في المستقبل.

سادسا - الجهات الفاعلة المسؤولة عن تعزيز الأمن البشري

٣٣ - تحتفظ الحكومات بالدور الرئيسي في كفالة بقاء مواطنيها وأسباب رزقهم وكرامتهم. وفي الوقت ذاته، فإن الأزمات التي شهدتها السنوات الأخيرة أدت إلى زيادة تركيز المجتمع الدولي على هذه التهديدات الخارجة عن نطاق سيطرة أي حكومة أو حكومات. وقد سلطت هذه التهديدات الضوء على الحاجة إلى تعاون أكبر بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجتمعات المحلية.

٣٤ - وللجهات الفاعلة، لا سيما الجهات القريبة من الواقع المعاش أو التي لها دراية به، أهمية خاصة في صياغة استجابات استباقية ووقائية ومستدامة، وينبغي أن يقدم لها المجتمع الدولي المساعدة. وعلاوة على ذلك، تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور بالغ الأهمية في تعبئة الدعم والنهوض بالعمل الجماعي. وهذه المنظمات، بحكم معرفتها بالفوارق السياسية الدقيقة والحساسيات الثقافية في أقاليمها، فهي شريك بالغ الأهمية في تعزيز الأمن البشري.

٣٥ - وتضطلع منظومة الأمم المتحدة أيضاً بدور مفيد في تطبيق مفهوم الأمن البشري. ولأن الولاية المنوطة بالمنظومة تتمثل في معالجة قضايا الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، فإن تطبيق مفهوم الأمن البشري يعتمد على خبرات مختلف أركان هذه المنظومة ولا يلقى أعباء إضافية على عمل الأمم المتحدة، وسيساعد ذلك في دفع خطة إصلاح ''وحدة العمل في الأمم المتحدة'' ودعم الالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء على نفسها بالعمل على الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية.

سابعا - الفهم المشترك للأمن البشري

٣٦ - استرشادا بالفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وبالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، واعتمادا على القيم الأساسية وعلى نطاق الأمن البشري ونهجه على النحو المبين في الفروع السابقة، يرد في ما يلي فهم مشترك للأمن البشري لتنظر فيه الدول الأعضاء:

(أ) يدعم الأمن البشري حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس. ولجميع الأفراد الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه؛

(ب) يختلف مفهوم الأمن البشري عن مفهوم المسؤولية عن الحماية وتنفيذه؛

(ج) لا ينطوي مفهوم الأمن البشري على التهديد باستخدام القوة أو استخدامها وهو يطبق مع الاحترام الكامل للمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في المسائل التي تندرج أساسا ضمن نطاق الولاية المحلية للدول. ولا يستوجب الأمن البشري التزامات قانونية إضافية من جانب الدول؛

(د) لا يحل الأمن البشري محل أمن الدول. ولكن كل منهما يعتمد على الآخر؛

(هـ) يرمي الأمن البشري إلى كفالة بقاء جميع الأفراد وسبل عيشهم وكرامتهم، لا سيما الأشد عرضة منهم للتهديدات القائمة والناشئة – الواسعة الانتشار والشاملة لعدة مجالات؛

(و) يشدد الأمن البشري على الطابع العالمي لمجموعة من الحريات الأساسية لحياة البشر (التحرر من الخوف والتحرر من العوز وحرية العيش بكرامة). وهذه الحريات تنطبق على جميع البشر الذين يعيشون في ظل ظروف مختلفة من انعدام الأمن في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء؛

(ز) يقر الأمن البشري بالترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، ولا يميز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذا، فإن الأمن البشري يتصدى للتهديدات لبقاء البشر وأسباب رزقهم وكرامتهم على نحو شامل ومتعدد الأبعاد؛

(ح) يدعو الأمن البشري إلى تقديم استجابات شاملة ووقائية يكون محورها الإنسان وتلائم كل سياق وتعزز حماية وتمكين الأفراد ومجتمعاتهم؛

(ط) السبيل الأمثل لصون الأمن البشري هو اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تساعد في التخفيف من حدة أثر التهديدات الحالية، وحيثما أمكن، تلافي نشوء تهديدات أخرى في المستقبل؛

(ي) يعزز الأمن البشري الحلول المستمدة من الواقع المحلي والقائمة على تولي السلطات الوطنية زمام الأمور. وبما أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤاتية للأمن البشري تختلف من بلد إلى آخر ومن زمن إلى آخر، فإن النهوض بالأمن البشري يقر بهذه الاختلافات ويعزز الاستجابات التي تقودها الأطراف الوطنية ويؤدي إلى تحقيق نتائج فورية وملموسة أكثر للشعوب والحكومات؛

(ك) تحتفظ الحكومات بالدور الرئيسي في كفالة بقاء مواطنيها وأسباب رزقهم وكرامتهم. والمجتمع الدولي مسؤول عن تكملة دور الحكومات وتقديم الدعم اللازم لها، بناء على طلبها، من أجل تعزيز قدراتها على التصدي للتحديات القائمة والناشئة؛

(ل) الأمن البشري هو إطار سياساتي حيوي وعملي للتصدي للتهديدات الواسعة الانتشار والشاملة لعدة مجالات بطريقة متسقة وشاملة وذلك بزيادة فرص التعاون والشراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجتمع المحلي.

ثامنا – مجالات أنشطة الأمم المتحدة التي يمكن فيها لنهج الأمن البشري أن يكون مفيدا لعمل المنظمة

٣٧ – استنادا إلى الإسهامات الخطية وإلى المشاورات مع الدول الأعضاء، لا تمثل المجالات المواضيعية الواردة في الأقسام الفرعية التالية جميع المجالات أو الأولويات التي يمكن أن يطبق فيها نهج الأمن البشري، كما أنها لا تقدم تحليلا شاملا للمواضيع المختارة. بل يسلط كل قسم من الأقسام الفرعية المواضيعية الضوء على بعض المجالات التي يمكن أن يحقق فيها الأمن البشري قيمة مضافة خاصة لأعمال المنظمة.

ألف – تغير المناخ والأحداث الخطرة ذات الصلة بالمناخ

٣٨ – أبرزت الدول الأعضاء بأغلبية ساحقة أهمية نهج الأمن البشري في معالجة التفاعل بين تغير المناخ وأوجه انعدام الأمن الأخرى. وتؤدي التقلبات المناخية والأنماط الجوية القاسية إلى إلحاق الضرر بالمحاصيل، واستنفاد المصائد السمكية، ونضوب سبل الرزق، وزيادة انتشار الأمراض المعدية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي التقاء تغير المناخ والاتجاهات السكانية، وسرعة التحضر، وزيادة التنافس على الموارد المائية والطبيعية المتناقصة إلى ضغوط اجتماعية ذات آثار بعيدة المدى على الاستقرار الوطني والإقليمي والدولي. وعلاوة على ذلك، يهدد، في بعض الحالات، ارتفاع منسوب مياه البحر بقاء الأشخاص، وأسباب رزقهم وكرامتهم وسيادتهم الوطنية. ونظرا لأن الآثار البشرية المترتبة على تغير المناخ متعددة وغالبا ما تكون ذات طبيعة مدمرة، يعتبر اتباع نهج شامل ومتكامل يساعد على الحد من الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية الناجمة عن تغير المناخ أولوية ملحة.

٣٩ – وفي حين يظل الالتزام السياسي والتعاون الدولي أمرين هامين لجهودنا الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن أهمية إدماج الحد من الكوارث وإدارة المخاطر في خطط التنمية الوطنية، وتعزيز خطط التكيُّف وتخفيف الآثار القائمة على المجتمعات المحلية، والتعجيل بنقل المعلومات والمعرفة والتكنولوجيات ونشرها، وبخاصة إلى البلدان الأكثر تعرضا لتغير المناخ لا تخبو جذوتها، وما زالت تمثل جزءا لا يتجزأ من أنشطة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد أعتقد أن نهج الأمن البشري يمكن أن يساهم بقسط كبير في ما نبذله من جهود.

٤٠ – ويسلط نهج الأمن البشري بتركيز الاهتمام على مجمل المخاطر الناجمة عن التهديدات ذات الصلة بالمناخ، الضوء على ما يتسم به تغير المناخ من ترابط وعلى آثاره الشاملة لعدة مجالات وتأثيره على مختلف مجالات الأمن البشري. ولن يؤدي مثل هذا التحليل

إلى تحسين وزيادة المعلومات المطلوبة عن مستوى المخاطر وأوجه الضعف واتجاهها وتوزيعها عبر البلدان وداخلها فحسب، ولكنه سيساعد أيضا على التقييم المنتظم لاحتياجات الأشخاص والمجتمعات المحلية ومواطن ضعفهم وقدراتهم على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ولذا يمكن وضع استراتيجيات الحماية والتمكين القائمة على الأدلة من أجل توسيع نطاق رفاه الأشخاص وضمان استدامة بقائهم. ويمكن أن يؤدي الجمع بين هذه التدابير إلى تحسين نظم الإنذار المبكر، وآليات تكيف أكثر مرونة، واستراتيجيات تكيف أكثر ملاءمة لاحتياجات الأشخاص ومواطن ضعفهم على أرض الواقع. وفي حالة الجمع بينها، فإنها يمكن أن تساعد على التقليل من التكلفة البشرية والاقتصادية والاجتماعية للكوارث.

٤١ - وتشدّد الآثار المترتبة على تغير المناخ والأحداث الخطرة ذات الصلة بالمناخ بوصفها تمثل شاغلا إنمائيا وبيئيا على ضرورة إيجاد حلول شاملة تضمن التناسق، وتحسن القدرات المحلية، وتدعم استمرار الالتزام السياسي بتقديم المساعدة اللازمة لمعالجة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والكوارث المتصلة بالمناخ.

باء - بناء السلام بعد انتهاء النزاع

٤٢ - شهد العقدان الماضيان إصلاحات مهمة في هيكل بناء السلام. فمن عدة وجوه كللت هذه الإصلاحات بالنجاح؛ فالحروب بين الدول هي أقل شيوعا بكثير مما كانت عليه في الماضي، وثمة مبادرات واعدة تساعد على إعادة بناء البلدان في أعقاب النزاعات. ومع ذلك، ما زال أكثر من ١,٥ بليون شخص يعيشون في بلدان هشة تمزقها النزاعات، حيث ترسم النزاعات المنخفضة الحدة، والجريمة المنظمة العنيفة والتخلف معالم مرحلة ما بعد النزاع وتهدد بالقضاء على مجمل المكاسب التي أحرزتها جهودنا[٢]. وكما أكدت في تقريري عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/63/881-S/2009/304)، يجب علينا اغتنام الفرصة السانحة في فترات ما بعد انتهاء النزاع لتوفير الأمن الأساسي، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق الفوائد المرجوة من السلام، وبناء الثقة في العمليات السياسية، وتعزيز القدرات الوطنية على إرساء السلام والتنمية المستدامين.

٤٣ - إلا أن بناء السلام عملية معقدة؛ ففي أعقاب النزاعات كثيرا ما يكون السلام هشا جدا واحتياجات الناس أكبر بكثير من القدرات المتاحة. وبالرغم من هذه التحديات، توفر حالات ما بعد النزاع فرصا كبيرة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وإصلاح الانقسامات، وتقليل أوجه عدم المساواة، وتعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع. وفي هذه الفترة الحرجة

(٢) التقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١: النزاع والأمن والتنمية (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠١١).

والهشة، يجب حماية حقوق الأشخاص في التمتع بالحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل مساعدة المجتمعات على التعافي من الآثار الناجمة عن النزاعات.

٤٤ - وفي هذا السياق بالذات يمكن أن يحقق نهج الأمن البشري الكثير من القيمة المضافة لعمل المنظمة. ومن خلال تقييم يكون محوره الإنسان لاحتياجات الأفراد والمجتمعات المحلية ومواطن ضعفهم وقدراتهم توضع الجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام وتوطيده على مستوى المجتمع المحلي في صدارة عملية رسم السياسات. وكما هو موضح في التقرير المستقل لفريق كبار الاستشاريين عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/65/747-S/2011/85) لا يمكن للانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام المستدام أن يتم في غياب القدرات الفردية والمؤسسية والمجتمعية؛ فلدى كل بلد تقريباً من البلدان المتأثرة بالنزاعات، مهما كانت درجة تضرره، بعض من القدرات اللازمة لبناء مجتمع أكثر قدرة على التكيف. ويتمثل التحدي في بناء شراكات حقيقية من شأنها تعزيز التعايش والمصالحة، وتحسين السلامة العامة، وإعادة إرساء سيادة القانون، وتنشيط الاقتصاد، واستعادة الخدمات الأساسية لجميع قطاعات السكان، وبخاصة تلك الأكثر تضررا من النزاع.

٤٥ - ومع التركيز القوي على إطار الحماية والتمكين، يشدد تطبيق الأمن البشري على إدراج جهود الحماية لأغراض من بينها توفير السلامة العامة، وتقديم الخدمات الأساسية الضرورية، وتعزيز سيادة القانون. وبما أن النزاعات تؤدي إلى تآكل الثقة فيما بين المجتمعات المحلية، فإن استراتيجيات الحماية تكون أكثر فعالية عند تكملتها بتدابير للتمكين تهدف إلى تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المحليين. ويمكن للشركاء المحليين أن يؤدوا دورا كبيرا في تعزيز التحكم في مستقبل البلد، وفي تعهُّد المصالحة والتعايش بالرعاية، واستعادة الثقة في المؤسسات التي تعيد الاستقرار إلى حالات ما بعد النزاع. ويمكن للأثر المشترك لهذه التدابير أن يؤدي إلى حشد المجتمع المدني وتعزيزه، وتطوير نظم الإنذار المبكر، وتوفير خدمات الوساطة والمصالحة، وتعزيز الممارسات الشاملة، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وهي عوامل تؤدي مجتمعة إلى تقليص الحيز الذي يمكن في إطاره أن ترتد المجتمعات إلى حالة النزاع.

٤٦ - وأخيرا، يمكن من خلال تشجيع اتباع نهج شامل لكل سياق على حدة، أن يساعد تطبيق الأمن البشري على ضمان استناد الدعم المقدم من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة إلى الحقائق الفعلية على أرض الواقع. وهذا يؤدي إلى إيجاد إطار من الاستجابات يجري داخله التقييم المستمر لاحتياجات البلدان المتضررة من النزاعات ومواطن الضعف لديها

والثغرات الموجودة في قدراتها، ودعم الإجراءات الرامية إلى سد هذه الثغرات بتشييد هيكل لبناء السلام يعزز القدرات على الصعيدين المحلي والوطني.

جيم – الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأهداف الإنمائية للألفية

٤٧ – من المسلم به أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة هي واحدة من فترات التراجع الاقتصادي الأكثر حدة وتزامنا التي شهدتها السبعون سنة الماضية. فقد أدى تناقص فرص العمل وفرص توليد الدخل وانكماش تجارة البضائع والخدمات والانخفاض الحاد في التحويلات المالية إلى مزيد من التراجع في جهودنا الرامية إلى الحد من الفقر لملايين الأشخاص في كل أنحاء العالم، بما في ذلك جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من الاستجابات المتضافرة والمنسقة من جانب الدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف والهيئات الإقليمية، يهدد أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قدرة العديد من الحكومات على الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكانها.

٤٨ – وفترات الركود العالمي تتولد عنها حالات من انعدام الأمن في جميع البلدان، حتى المزدهرة منها. إلا أن مدى عمق فترات الركود العالمي وشدتها وأثرها يتفاوت تفاوتا كبيرا بين المناطق، والبلدان، والفئات السكانية. وعلى الصعيد الوطني، تتفاوت أوجه الضعف إزاء الآثار السلبية للصدمات المالية والاقتصادية تفاوتا كبيرا بحسب درجة الانفتاح والتكامل المالي لبلد ما، ودرجة اعتماده على المعونة الدولية والتحويلات المالية، ومستوى عبء ديونه، وهياكله الاقتصادية والتجارية، ونظم الحماية الاجتماعية المتاحة.

٤٩ – وقد أظهرت الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة أنه في غياب التدابير المناسبة المعاكسة للدورات الاقتصادية في سياسات الاقتصاد الكلي وفي غياب نظم حماية اجتماعية داعمة وشاملة، يمكن أن تترتب على هذه الأزمات نتائج سلبية شديدة من حيث زيادة البطالة وحالات انعدام الأمن الغذائي والصحي والبيئي. وعلى وجه الخصوص، فإن أولئك الذين يعانون بالفعل من الفقر – ومنهم النساء والأطفال، والفئات المهمشة، والعمال المهاجرون، والعاملون في الاقتصاد غير الرسمي – هم عرضة بوجه خاص للآثار المتعددة للصدمات المالية والاقتصادية. وهذه الفئات، التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى الحماية الاجتماعية الكافية، تواجه، هي وحكوماتها الحاجة إلى الخدمات الأساسية وبالذات في وقت توجد فيه قيود شديدة على قدرتها على الاستجابة. وبالإضافة إلى ذلك، وبدون شبكات أمان كافية أو سياسات اجتماعية شاملة، فإن آليات التكيف من قبيل إخراج الأطفال من المدارس والحد من الاستهلاك الغذائي، يمكن أن تكون لها آثار طويلة الأجل يمكن أن تمتد عبر أجيال، على الرفاه العام وقدرة الأشخاص والبلدان الأشد ضعفا على التكيف.

٥٠ - وتتطلب معالجة الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، وتحقيق الغايات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية التزاما مستمرا من جانبنا لتعزيز الاستجابات التي تجمع بين خبرة مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشركائها. إلا أن الاستجابة المنسقة ليست كافية في حد ذاتها. ولكي تكون الاستجابة أكثر فعالية، يمكنها أن تستفيد كثيرا من وجود إطار للحماية والتمكين يُعزز الأمن البشري ويُقلل إلى الحد الأدنى من النتائج السلبية للتراجع المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

٥١ - لذلك، وإضافة إلى تحسين نظم الإنذار المبكر ووجود آليات كافية للإقراض في حالات الطوارئ، هناك حاجة ماسة للتوصل إلى فهم أفضل للأثر المتباين الذي تتركه هذه الأزمات على مختلف الفئات، وبخاصة النساء، وفي بعض المناطق داخل البلدان. ولن يؤدي مثل هذا التحليل إلى إدخال مزيد من التحسينات المستهدفة والملموسة على رفاه الفئات الأكثر عرضة للخطر فحسب، بل سيحد أيضا من الآثار السلبية لهذه الأزمات على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان. علاوة على ذلك، يمكن، تحديد مختلف السبل التي عن طريقها تزيد هذه الأزمات من أوجه الضعف في مجالات أخرى مثل العمالة والغذاء والصحة والبيئة، أن يساعد تطبيق نهج الأمن البشري على الحد من أوجه الضعف هذه التي يمكن أن تتسبب، إن أُهملت، في عواقب وخيمة على رفاه ملايين الناس وثقتهم في مؤسسات الحكم على المستويات كافة.

دال - الصحة وما يتصل بها من تحديات

٥٢ - تحقق إنجاز غير مسبوق في تحسين الصحة على الصعيد العالمي طوال السنوات العشرين الماضية. فبتحسين آليات الرصد والاستجابة فيما يتعلق بانتشار الأوبئة الصحية على الصعيد العالمي، استمر عدد الوفيات المتصلة بالصحة في الانخفاض. إلا أنه رغم ما أحرزناه من تقدم في هذا المجال، ما زالت الغايات ذات الصلة بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية لم تُنجز بالكامل بعد. وإضافة إلى ذلك، تظل أوجه التفاوت بين البلدان وفي داخلها قائمة، وما زالت الجهود المبذولة لتحسين الصحة وتوفير الرعاية الصحية لا تصل إلى أضعف فئات السكان.

٥٣ - ولا يعتمد إدخال التحسينات في مجال الصحة على التزامنا المستمر بزيادة توافر الرعاية الصحية وتعزيز أنظمتنا للوقاية من الأمراض فحسب، بل إن هذه التحسينات تحددها أيضا الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي يمكن أن تعرقل، إذا لم يجد التصدي لها، تقدمنا في هذه المجالات المحورية. وفي بعض المناطق، قد يكون الفقر وظروف السكن غير الملائمة والظروف البيئية السيئة عوامل رئيسية تُسهم في اعتلال الصحة. وفي الوقت ذاته،

تمثل في مناطق أخرى، جرائم العنف والاعتداء المترلي والاعتداء الجنسي تهديدات رئيسية لإدخال تحسينات في مجال الصحة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تُؤدي الصدمات أو الأحداث المفاجئة مثل الكوارث الطبيعية أو التراجع الاقتصادي إلى تدمير أنظمة الرعاية الصحية وتدهور الوضع الصحي لأضعف الفئات.

٥٤ - لذلك، ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة، والحد من عبء الأمراض على الصعيد العالمي، ينبغي تناول مسألة الصحة في إطارها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الأوسع نطاقا. فثمة حاجة لاتباع نُهج خاصة بأمراض محددة، ولكن هناك أيضا حاجة إلى استكمال هذه النُهج بوضع استراتيجيات شاملة. وبتشجيع هذا التحليل المتعدد الأبعاد، يسلط نهج الأمن البشري الضوء على مجموعة محددة من العوامل التي تُسهم في اعتلال الصحة وتعرقل تحسين الحالة الصحية العامة في أوضاع معينة. ويساعد هذا الفهم على تعزيز عملية إيجاد الاستجابات المتكاملة في مختلف القطاعات، والاستفادة من المزايا النسبية لمختلف الجهات الفاعلة. ويكمِّل هذا النهج ما نبذله من جهود لإيجاد استجابات تتسم بقدر أكبر من التوجيه والكفاءة والفعالية من حيث التكلفة لتحقيق الغايات ذات الصلة بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، بيّنت الجهود التي بُذلت في الماضي أن النجاح يتوقف على تنفيذ استراتيجيات شاملة للحماية والتمكين. وتهدف تدابير الحماية إلى منع الأخطار ذات الصلة بالصحة، ورصدها وتوقع حدوثها. وتستلزم وضع آليات للإنذار المبكر والاستجابة، وتعزيز درجة التأهب لتحديد التحديات ذات الصلة بالصحة والتثبت منها والتحكم فيها. وفي الوقت ذاته تعتمد تدابير التمكين على تحسين نظم الرعاية الصحية، وتدريب الأخصائيين الصحيين، وتثقيف الجماهير وتعبئتها، ووضع خطط تأمين صحي على الصعيد المحلي تغطي أضعف فئات السكان. ويحسن مثل هذا الإطار الشامل درجة الأهبة في مواجهة التحديات الحالية والناشئة ذات الصلة بالصحة، ويوسع مدى التقدم الذي أحرزناه في مجال توفير رعاية صحية مناسبة الكلفة وفعالة ويمكن الحصول عليها، وكلاهما أساسيان لتحقيق الازدهار والتنمية على المدى الطويل.

تاسعاً - أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري

٥٦ - يضطلع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، عن طريق الدعم الذي يقدمه إلى أكثر من ٢٠٠ مشروع في ٧٠ بلدا، منها مشاريع إقليمية، بدور هام في تحويل نهج الأمن البشري إلى إجراءات عملية تساعد في تعزيز الأمن البشري لأضعف المجتمعات والشعوب في جميع أنحاء العالم.

٥٧ - تجمع المشاريع التي يمولها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، بموافقة الحكومات، وعن طريق مشاركتها، ومشاركة نظراء محليين مجمل خبرات منظومة الأمم المتحدة وتتيح لمنظمات التنفيذ التابعة للأمم المتحدة بالتصدي للتهديدات الواسعة الانتشار والشاملة لعدة مجالات والتي تؤثر على الشعوب في جميع المناطق. وعلى وجه الخصوص، تقدم المشاريع التي يمولها الصندوق الاستئماني أمثلة لأوجه للتعاون الناجح بين جهات فاعلة متعددة، التي تكمل جهود الحكومات الرامية إلى تلبية احتياجات المجتمعات المحلية ومعالجة مواطن الضعف فيها؛ وتسليط الضوء على الفجوات المؤسسية التي تعرقل أشكال الاستجابة الملائمة لحالات انعدام الأمن المعقدة؛ ودعم تدابير التمكين وبناء القدرات التي تؤدي إلى تحقيق زيادات ملحوظة في الأمن البشري لأضعف المجتمعات المحلية والشعوب.

٥٨ - وتعتمد عملية اختيار المشاريع على ما يمكن أن توفره تلك المشاريع من فوائد ملموسة ومستدامة للشعوب والمجتمعات المحلية المهددة في بقائها وسبل رزقها وكرامتها. وتشمل المعايير الأخرى قدرة هذه المشاريع على إحراز تقدم في إيجاد استجابة ملائمة لعدة قطاعات، تراعي السياقات الخاصة ويكون محورها الإنسان وتسعى إلى الوقاية؛ وعلى تعزيز بناء الشراكات مع السلطات الوطنية والنظراء المحليين في تصميم المشاريع وتنفيذها؛ والجمع بين التدابير اللازمة للحماية والتمكين التي تكفل تولي زمام الأمور والاستدامة على الصعيد المحلي.

٥٩ - وقد نجحت المشاريع، حتى الآن، في إعادة بناء مجتمعات محلية مزقتها الحروب؛ وتوفير الحماية لأشخاص معرضين للفقر المدقع وفترات التراجع الاقتصادي والكوارث الطبيعية المفاجئة؛ والتصدي للعنف في المناطق الحضرية. واستجابت مشاريع أُخرى لمسائل معقدة مثل الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمواد غير المشروعة؛ وتشجيع التعايش والاحترام المتبادل داخل المجتمعات وفي ما بينها؛ والتصدي للتحديات المتداخلة للأمن البشري في المجتمعات المحلية المعزولة.

٦٠ - ويمكن أن توفر المنهجية والدروس المستفادة من مشاريع الأمن البشري، أدوات لا تُقدر بثمن لتقييم التهديدات الحالية والناشئة والاستجابة لها على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

عاشرا - الخلاصة والتوصيات

٦١ - منذ مؤتمر القمة العالمي الذي عُقد عام ٢٠٠٥، كان لمساهمات الدول الأعضاء في المناقشات حول الأمن البشري دور فعال في التوصل إلى فهم مشترك لمسألة الأمن البشري.

وكما هو مبين في هذا التقرير، فإن تطبيق مفهوم الأمن البشري يدعم تنفيذ أولوياتنا الرئيسية للقرن الحادي والعشرين.

٦٢ - وبالربط بين النقاط وتركيز اهتمامنا على اتخاذ الإجراءات الوقائية، يمكن أن يساعد إدماج الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة في الحد من التكاليف البشرية والمالية والبيئية لتحديات اليوم، المتعددة والمعقدة.

٦٣ - وعليه، يُطلب من الجمعية العامة:

(أ) أن تنظر في هذا التقرير وتتفق على فهم مشترك لمسألة الأمن البشري على النحو المبين في الفرع ''سابعا''؛

(ب) أن تدعم تطبيق مفهوم الأمن البشري في أعمال المنظمة، وأن تُناقش مع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة أفضل السبل لتطبيق مفهوم الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة؛

(ج) أن تُحيط علما بالدروس المستفادة من أنشطة المشاريع الممولة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، والتوسع في تطبيق مفهوم الأمن البشري على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

(د) أن تُشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي للعمل القيم الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري؛

(هـ) أن تدعو الأمين العام إلى أن يُقدم إلى الجمعية العامة كل سنتين تقريرا عن التقدم المحرز في تطبيق مفهوم الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة وعن الدروس المستفادة من تطبيقه على الصعيدين الوطني ودون الوطني.